

جريدة شهرية مغربية
**ALIKHTIAR
ATHAOURI**

Option Révolutionnaire

Revue Mensuelle Marocaine

Numéro : 12 عدد

Prix : 1.50 F الثمن

Janvier 77 يناير

الأخبار الثورية

« ان الامر لا يتعلق بصنع المعجزات ، بل المطروح هو القيام بعمل طويل النفس » المهدي بنبركة

Maurice BLANC

Poste Restante, 103 Avenue de la République 75011 Paris

عنوان المراسلة :

في ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية

الساحة العربية وعزل الانظمة الوطنية تمهيدا لاسقاطها . كل هذا من أجل تركيز نفوذ الامبريالية الامريكية ، وقد تجلى هذا من خلال تصريحات ولي عهد السعودية فهد ، على سبيل المثال ، حيث أكد ان قرار السعودية بزيادة ٥ ٪ فقط في أسعار النفط هو قرار سياسي من أجل فتح المجال للرئيس الجديد كارتر لمواصلة سياسة أمريكا في الوطن العربي .

وهكذا تؤكد الرجعية من جديد انها تعمل على مستوى مخطط شامل في مواجهة كل القوى التقدمية العربية ، وبالتالي فان أية انتكاسة للثورة الفلسطينية هي ضربة موجبة الى الثورة العربية ككل وإلى كل القوى الثورية والتقدمية العالمية .

ان الهجمة الامبريالية والرجعية الشاملة المتفاقمة تطرح وبالحاح على حركة التحرر الوطني العربية ضرورة وضع استراتيجية شاملة على مستوى الوطن العربي ككل لمواجهة هذه الهجمة وتضمن انتزاع المبادرة من يد الرجعية العربية والامبريالية . وهذا يقضي بالاساس توضيح مضمون وطبيعة الصراع على مستوى الوطن العربي ، كصراع يضع الجماهير العربية وقواها التقدمية والوطنية من جهة ويضع في خندق واحد الرجعية العربية والصهيونية والامبريالية من جهة ثانية .

وما لا شك فيه ان الالتحام بين المقاومة الفلسطينية والقوى التقدمية العربية بالاضافة الى تصعيد النضالات الجماهيرية في الوطن العربي من شأنها أن تكسر الطوق المفروض على المقاومة وان تمهد لعزل الرجعية العربية وتفجير تناقضاتها الثانوية .

اعلامية « ووساطات أخوية » ، مستعملة مداخل النفط « وسلطة الدولار » ، من أجل تثبيت قيادتها للمنطقة وربطها بأمريكا . في نفس الفترة تحركت الرجعية في الطرف الآخر من الوطن العربي ، حيث أكد الحسن الثاني اثناء زيارته الاخيرة الى فرنسا على ضرورة تركيز محور باريس - مدريد - الرباط ليتم التمدد من الطرفين ، كما أكد من جديد على ضرورة الاعتراف بالكيان الصهيوني معلنا أن العرب تراجعوا عن غيهم ولم



يعد هناك مجال للتعصب . وهذا الموقف ليس غريبا خصوصا وانه صادر عن نظام لم يتوان عن اعدام مناصلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الذين ساهموا في النضال داخل فلسطين المحتلة وفي محاربة الهيمنة الامبريالية والصهيونية في المغرب .

فاذا كان المخطط الحالي يركز على ضرورة تكسير حلقة المقاومة ، فان بعده الحقيقي الشامل يهدف الى تصفية القوى التقدمية والوطنية على

مع اطلالة سنة ٧٧ ، تحل الذكرى الثانية عشرة لانطلاقة الثورة الفلسطينية التي تجتاز حاليا مرحلة دقيقة من مسيرتها النضالية الشاقة ، فبعد استنفاد المراحل السابقة من المخطط الامبريالي الرجعي الذي أدى الى مجازر لبنان ، من أجل نسف الحركة الوطنية اللبنانية وترويض المقاومة ، لا تزال فصول المخطط الرهيبة تلاحق الثورة الفلسطينية ، لاحكام الطوق عليها ، ووضعها أمام أسوأ اختيارات التصفية الجسدية أو القبول بالحلول الاستسلامية .

وتحت شعار اعادة « التضامن العربي » تسعى الرجعية العربية الى تسكين تناقضاتها الثانوية والعمل على عزل المقاومة عن الجماهير بهدف تصفيتها .

فأمام صمود الجماهير اللبنانية وحركتها الثورية بجانب المقاومة الفلسطينية ، مارست الرجعية كل الاساليب البشعة لفك هذا التلاحم والانفراد بكل قوة على حدة . وفي هذا الاطار لم تتردد الرجعية حتى في ضرب القرارات التي صادقت عليها في مؤتمرات الجزائر والرباط بمحاولة احتواء الثورة الفلسطينية والتحدث باسمها بطرح مشاريع « وحدوية » . هذه المشاريع التي تهدف بالاساس الى احتضان المنطقة بقيادة موحدة مرتبطة خارجيا من أجل ضرب القوى التقدمية وشد الخناق على المقاومة ، لتحقيق ما يسمى « بالتسوية السلمية المقضية الفلسطينية » .

ومن أجل تثبيت نفوذ الامبريالية في المنطقة قامت القيادات الرجعية بتحركات على الصعيد الدولي بنتاغون منسق ، اذ في الوقت الذي تحركت فيه الرجعية من أقصى الخليج ، برحلات

محاكمة المناضلين الاتحاديين : ملفات فارغة وأحكام جائرة

في هذا العدد :

- سلسلة جديدة من المحاكمات والاغتيالات
- تحول جوهري في طبيعة النظام المصري

- حوار من أجل ايجاد بديل تقدمي للوضع الراهن في المغرب العربي

سلسلة من المحاكمات ضد المناضلين الاتحاديين

توزيع منشور حول وضعية التعليم - الذي يعتبر مشكلة اجتماعية يعترف الجميع بالازمة الزمنية التي يتخبط فيها - يعرض المناضلين للاعتقال والاحكام الجائرة .

ان هذه المحاكمة الصورية تستند على تجند كل القوى الوطنية وجميع محبي العدالة للمزيد من التعبئة لفرض اطلاق سراح هؤلاء المناضلين وكافة المعتقلين السياسيين .

• عقدت محكمة مراكش جلسة يوم ٤ يناير للنظر في قضية ١٧ مناضلا اعتقلوا في شهر مارس ٧٣ ، وتم اطلاق سراحهم مؤقتا ، وقد قررت المحكمة تأجيل البث في القضية الى غاية ١٥ مارس ٧٧ .

• حكمت محكمة أغادير بالبراءة على مناضلين اتحاديين ألقى عليهم القبض في مدينة تارودانت وهم الاخوة : العربي الحلاق ، عبيد بن عمر ، أحمد أبروك ، عبد العزيز الشعبي ، اسكاساي الحسين والوتير محمد . أما الاخ أمانو مبارك فلم يقدم بعد للمحاكمة .

• حكمت المحكمة الابتدائية بالرباط بالسجن لمدة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر على المناضلين الرحماني الصباغ وعبد الحق الكامي وأطلقت سراح الاخوة محمد معن ، سعيد حازم ، وكديرة .

اغتيالات سياسية جديدة

• قامت عصابة من نفس النوع بالاعتداء على شكيب نور الدين تلميذ بثانوية مولاي عبد الله بالدار البيضاء . وقد كان الهدف من الاعتداء هو الاغتيال حيث استعملت السكاكين والهراوات ، ولم ينج الاخ شكيب من الموت الا بفضل تدخل المواطنين المارة . وتجدر الإشارة الى انه يوجد في حالة خطيرة ومهدد بفقدان الذاكرة .

• وفي انزكان قامت عصابة مماثلة باختطاف المناضل محمد كسكيا الذي تعرض للاعتداء والضرب بالهراوات .

مثل أمام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء ١١ مناضلا اتحاديا ، من بينهم مسؤولين في الشبيبة الاتحادية . والتهمة الموجهة الى هؤلاء المناضلين هي توزيع المنشورات حول الوضعية التعليمية في الثانويات .

وقد أصدرت المحكمة الابتدائية حكما قاسيا على المناضلين حيث حكمت عليهم بسنتين سبنا نافذا ، ويتعلق الامر بالاخوة : مشكو خديجة - الاشقر أمينة - وديعة الطاهر - المانوزي صلاح الدين - سعد الله صالح - الحسنواوي بهية ، بنمني خديجة .

الاشقر ادريس - القرني الحسن - الهاشمي فجري - عيممي - يعلا سعيد - محمد الصفراوي .

ومن المعلوم ان عددا من المناضلين اعتقلوا في نفس الفترة وأطلق سراحهم بعد ١٢ ساعة من الاستنطاق وهم الاخوة المومني ، الحلو ، القرشاوي ، الأسفي ، كما ألقى القبض على مناضلين آخرين لم يقدموا للمحاكمة بعد شهر من اعتقالهم من بينهم الاخوة : الحفيرة ، بوشطو ومحمد جودار ، الاوباري أمينة ، ان هذه الاحكام الجائرة التي صدرت في حق المناضلين الاتحاديين ، ان دلت على شيء فانما تدل على أن النظام لا زال مستمرا في اساليبه القمعية المعهودة ، وانه حريص على تطبيق مفهومه للديمقراطية . وهكذا فمجرد

• بعد مرور سنة على اغتيال الشهيد بنجلون تستمر أجهزة النظام القمعية بواسطة العصابات الاجرامية المتفرعة عنها ، في الاعتداء على المناضلين التقدميين .

وهكذا سقط ضحية اعتداء وحشي الاخ محمد لحليمي النضال الاتحادي بمدينة آسفي ، وقد وصلت الدناءة بالعصابة المسخرة الى التكنيل بالشهيد وتشويه وجهه للحيلولة دون التعرف عليه .

وقد كان الشهيد الحليمي معروف بنشاطه السياسي والنقابي وسط الطبقة العاملة بمدينة آسفي .

وقد حوكم هؤلاء المناضلين بتهمة المشاركة في اضرابات الثانويات في الرباط .

• وفي اطار الاضرابات التي شهدتها مختلف قطاعات التعليم ألفت أجهزة القمع القبض على ستة تلاميذ في مدينة تازة ، وبعد تقديمهم الى المحكمة تم اطلاق سراحهم .

محاكمة ١٧٨ مناضلا تقديميا

بالدار البيضاء

ابتدأت يوم الاثنين ٣ يناير بالدار البيضاء محاكمة ١٧٨ مناضلا تقديميا ، وقد مثل أمام المحكمة ١٣٩ منهم بينما يحاكم ٣٩ غيابيا . والجدير بالذكر ان اغلبية هؤلاء المناضلين قضوا اكثر من ٣ سنوات رهن الاعتقال في ظروف قاسية ، وقد قاموا خلال هذه المدة بعدة نضالات (اضرابات عن الطعام - رسائل الى السلطات) احتجاجا على وضعيتهم المزمنة داخل السجون ، واستنكارا لاعتقالهم التعسفي دون محاكمة خرقا لكل القوانين ، ولايسط مبادئ حقوق الانسان .

والتهمة الموجهة هي : « الانتماء الى منظمتي ٢٣ مارس والى الامام ، المس بامن الدولة ، محاولة قلب النظام الملكي » . غير أن « الحجج » المقدمة لاثبات هذه التهم لا تتعدى بعض المطبوعات والمنشورات والات الكتابية والطباعة .

وقد أكد المناضل الكرفاتي أمام المحكمة على أن انعدام الحريات في المغرب هو الذي دنهم الى القيام بعمل سري للتعبير عن افكارهم .

ويوجد ضمن المعتقلين المناضل أبرهام السرفاتي الذي سبق لنفس المحكمة ان حكمت عليه بالسجن المؤبد غيابيا في محاكمة الدار البيضاء خلال صيف ٧٣ .

ومن جهة اخرى كشف المناضلون الذين قدموا للمحاكمة الاساليب البربرية التي قاسوها ، والتعذيب الذي تعرضوا له في مراكز أجهزة القمع .

ومرة اخرى تنكشف الاساليب القمعية التي يلجأ اليها النظام ضد كل من يناهض سياسته اللاشعبية .

من أجل اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين



خصوصا وان النظام قد استمر في تعذيب عدد منهم حتى بعد صدور الاحكام عليهم .

ان النضال من أجل اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين عسكريين ومدنيين ، هو جزء من النضال من أجل تحقيق السيادة الشعبية ، كما ان نضال الضباط والجنود الوطنيين يجب ان يكون جزءا غير متجزء من نضال كافة الجماهير الشعبية وفي اطار اختياراتها السياسية والايدولوجية .

في ١٣ يناير ٧٣ أعدم النظام في المغرب ١١ من الضباط وضباط الصف من وحدات الطيران المتهمين في محاولة انقلاب ١٦ غشت ، وقد أبدى الرأي العام الوطني والدولي آنذاك سخطه على هذه الاعدامات التي تمت ليلة عيد الاضحى ، كما لم ينس المواطنون مصير العشرات من الجنود والضباط المعتقلين منذ يوليوز ٧١ و ١٦ غشت ١٩٧٢ .

ان أغلب هؤلاء العسكريين يبنثون من أوساط شعبية وتحركوا لاسباب موضوعية اعترف رئيس الدولة نفسه ببعضها في خطاب غشت ٧٢ وان كانت هناك دوافع مختلفة لبعض قيادات هذه الوحدات في الانقلابيين المذكورين ، وقد شرح بعض المعتقلين العسكريين عن هذه الاسباب الموضوعية عندما تحدثوا عن تعفن النظام وسياسة الرشوة والفساد واقحام القوات المسلحة في قمع الجماهير الشعبية : في الريف سنة ١٩٥٨ وفي السدار البيضاء سنة ١٩٦٥ كما عبر عن ذلك العقيد أمقران الذي أكد من جهة أخرى انه اذا كان الجيش قد التزم من جهته بالعهد الذي يربطه برئيس الدولة أي الدفاع عن حوزة الوطن ، فان الطرف الثاني هو الذي تخلى عن هذا العهد . وبعد مرور سنوات على اعتقال هؤلاء المواطنين ، لا زال مصيرهم مجهولا ومنسيا ، مرغمون على القيام بعمليات انتحارية كما حدث في صيف ١٩٧٥ عندما حاول بعضهم الهروب من احدى فيلات التعذيب ، الاختيار الثوري ص ٢

... وماذا عن حياد الجهاز القضائي

أبان الحملة الانتخابية اتضح للمواطنين ان الدولة عبر جهازها الاداري قد تدخلت مستعملة جميع الاساليب المعتادة من أجل فرض مرشحها « المحايدين » . وبعد الاقتراع الذي تم بنفس الطريقة ، يلاحظ المواطنون ان الدولة مستمرة في تزوير ارادة الجماهير بالرغم من الوعود حول « النزاهة » .

الجهاز القضائي الذي يعتبر حسب الدستور المنوح مستقلا عن الجهاز التنفيذي هو الذي يتولى بنفسه ابعاد المنتخبين الغير « محايدين » من المجالس البلدية والقروية . وعلى سبيل الذكر ، ففي اطار البيضا وحدها ألغت المحاكم بأمر من عامل المدينة ٩ مقاعد لحزب الوطنية المغربية ، بينما في آسفي برأت المحكمة ساحة الخليفة الاول للعامل عن تدخلاته في عمليات تزوير الانتخابات ، ومنحت بذلك « المحايدين » عشرون مقعدا في بلدية المدينة العمالية . وتجدر الإشارة الى ان بعض المحايدين الذين زورت النتائج لصالحهم

قد بعثوا برسائل لسلطات يشهدون فيها على ان مرشحو الحركة الوطنية هم الفائزون فعلا، وذلك خوفا من عدم قدرتهم على مواجهة المواطنين وفرض التزوير عليهم .

ومن جهة أخرى ألغت نفس المحكمة مقعد المنتخب الاتحادي بومهدي السلموني من جماعة « أحد النجاتي » .

أما في مدينة أغادير فان عامل المدينة لم يتعب نفسه في اللجوء للمحكمة ، بحيث أقبل على اقالة المناضل الاتحادي الاخ عبدالله نايت الاشكر من رئاسة المجلس البلدي والغساء عضويته .

مكذا تتجلى بوضوح الاغراض التي توخاها النظام من وراء العملية الانتخابية والاساليب التي يستعملها من أجل ذلك . فكل من لم يتمكن الجهاز الاداري من تصفيته ، فما هو الجهاز القضائي يسخر بدوره لاتمام العملية .

مزيدا من التعبئة لفرض مشروعية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

مرت أربع سنوات على صدور القرار التعسفي الجائر القاضي بحل المنظمة الطلابية العتيدة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب .

لقد شكل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب منذ تأسيسه أداة جماهيرية نضالية لتعبئة وتنظيم الحركة الطلابية المغربية وتأييد نضالها جنبا الى جنب مع الجماهير الشعبية الكادحة ضد العدو الرئيسي الحكم الرجعي والصهيونية والامبريالية .

جهدتها لتوحيدها في اطار موحد . ولم تذهب هذه الجهود سدى فقد توجت مؤخرا بتأسيس الاتحاد العام للطلبة العرب .

وتماشيا مع خطها التقدمي المناهض للامبريالية ، قامت المنظمة وفيدرالياتها في الخارج بنشاط دؤوب ومتواصل على المستوى الدولي وبشكل خاص في اطار الاتحاد العالمي للطلاب للتعريف بنضالات الشعب المغربي وتوفير الدعم والمساندة لهذه النضالات .

ويأتي المكسب الاخير الذي حقته الحركة الطلابية والمتجسد في اطلاق رئيس المنظمة ونائبه ، كما ان النضال المستمر الذي تخوضه الحركة الطلابية من أجل تنظيم التعاضديات تعتبر خطوة ايجابية في اطار النضال لفرض استرجاع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب .

ولم يقتصر مجال نشاطها على المستوى الداخلي فحسب بل عملت أيضا على مؤازرة ومساندة نضالات الجماهير العربية الكادحة في الوطن العربي وبشكل خاص نضال الشعب الفلسطيني البطل . والجدير بالذكر ان المنظمة وعت بشكل دقيق الترابط الجدائي بين مصالح الرجعية العربية والصهيونية والامبريالية ، فتمكنت بذلك من تفهم عمق وأبعاد الثورة الفلسطينية التي اعتبرتها الحركة الطلابية المغربية قضية وطنية . كما عملت المنظمة على توفير كل مظاهر التضامن والمساندة مع الحركات الطلابية العربية وبذات قصارى

الاختيار الثوري ص ٣

استشهاد المناضل الفلسطيني

محمود صالح

يوم الاثنين ٣ يناير ، وحوالي الساعة السابعة مساء ، قام شخصان باطلاق النار على المناضل الفلسطيني محمود صالح أمام المكتبة التي يديرها مما أدى بحياته . والشهيد محمود صالح معروف بنشاطه النضالي الهائل الذي قام به خلال السنوات الاخيرة في باريس وفرنسا كافة ولعب دورا اساسيا الى جانب المناضلين العرب المهاجرين في التأثير على الرأي العام الفرنسي بالتعريف بعدالة قضية الشعب الفلسطيني المكافح وسبق للشهيد ان تولى مهمة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا .

واذا كانت السلطات الفرنسية لم تكشف لحد الان عما وصل اليه التحقيق في شأن هذا الاغتيال ، فان الاستاذ المستشرق فانسيان مونتوي قد كشف القناع عن جوانب خطيرة في القضية بتقديمه ملفا للشرطة الفرنسية يتهم فيه عقيد المخابرات الاسرائيلية هارلي ليبرمان الملحق العسكري في السفارة الصهيونية سنة ١٩٦٥ ، بأنه منظم عمليات الاغتيال التي عرفت فرنسا الى جانب أخريات في كل من روما ونيقوسيا ضد ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية هناك وضد المواطن المغربي الشهيد البوشيخي بأوسلو .

وقد أبدت القوى الديمقراطية والتقدمية في فرنسا استنكارها لهذا الاعتداء الاجرامي خصوصا وان المناضل محمود صالح هو المناضل الرابع الذي يسقط تحت رصاص العصابات الصهيونية في العاصمة الفرنسية بعد الشهيد محمود الهمشري في ٤ ديسمبر ١٩٧٢ والشهيد محمود بوديا المناضل الجزائري من أجل القضية الفلسطينية في ٢٩ جوان ١٩٧٣ والشهيد الدكتور القبيسي في ٩ أبريل ١٩٧٣ .

وقد عقد مكتب منظمة التحرير بباريس ندوة صحافية ندد فيها بهذه الجريمة الشنيعة . كما أصدر الاتحاد العام لطلبة فلسطين منشورا لنفس الغرض .

انعقاد المجلس الفدرالي لاوروبا الغربية

أجل تعزيز وتدعيم نضالات رفاقهم في الداخل ومن أجل تعميم نضالات الشعب المغربي وتوفير الدعم والمساندة له .

ان تحقيق المهمة الاساسية للحركة الطلابية في الظرف الحالي والمجسدة في ضرورة فرض مشروعية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، تتطلب مزيدا من التعبئة ومزيدا من التماسك والوحدة ، انها تقتضي من الجميع العمل بروح وحدوية بناءة .

الروح الوحدوية تعني تجاوز كل الممارسات الخاطئة والايخطاء السابقة ، وبشكل خاص تجاوز كل انواع التعصب الحزبي والتمسك بمبادئ المنظمة وتقاليد الديمقراطية التي فرضتها ممارساتها النضالية كمنظمة جماهيرية ديموقراطية تقدمية مستقلة .

أيام ٢٨-٢٩-٣٠ ديسمبر ولغاية فاتح يناير ، انعقد المجلس الفيدرالي لفيدرالية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بأوروبا الغربية . وكانت أشغال المجلس مركزة كالعادة على محورين :

١ - تقييم أعمال ونشاط المكتب الفيدرالي وتجربة الفيدرالية ككل خلال السنة الفارطة .

٢ - تحديد أرضية توجيهية وبرنامج نقابي للفيدرالية لهذه السنة .

ويأتي انعقاد المجلس الفيدرالي الاخير تعبيرا عن تمسك الطلبة المغاربة بمنظمتهم العتيدة وتصميما على مواصلة النضال والتعبئة من أجل استرجاع مشروعيتها . كما جسد هذا المجلس رغبة الحركة الطلابية في الفيدرالية في تصعيد نضالاتها وتعبئتها من

حوار: من أجل ايجاد

وفي هذا العدد نتطرق للطروحة الأخرى المتواجدة في الصراع : أطروحة « تقرير المصير » و « الدولة الصحراوية » . اثر ذلك نحاول استنتاج السمات الأساسية للوضع الراهن وتحديد خطوط عريضة لما نعتبره بديلا تقدميا له .

في العدد السابق تطرقنا بشيء من التفصيل لمواقف الحركة الوطنية المغربية تجاه قضية الصحراء ، وحاولنا ان ننبين الجوانب الايجابية التي تضمنتها التجربة السابقة وكذلك جوانب النقصان أو الاخفاق خاصة بالنسبة لسير الاحداث منذ أن بادر النظام بتبني قضية التحرير لتحقيق أغراضه السالفة الذكر .

النضال الوطني ضد الاحتلال الاستعماري

لجؤهم خارج المغرب ، فان موقف النظام المغربي قد جعلهم ينحازون نحو النظرة الاقليمية لمسألة التحرير ، خاصة بعد الاعلان عن « الحملة الدبلوماسية » بمشاركة بعض قادة الحركة الوطنية . وان كان هذا يفسر تطور موقفهم فانه لا يبرر الاطروحات الانفصالية المعبئة وراء شعار تقرير المصير والتي ساهمت في تعقيد الوضع الراهن وغموض حقيقة الصراع ضد الاستعمار وحلفائه ، هذا الصراع الذي كان من الضروري بلورته حول قضية عادلة وليس الانحراف به الى مشاكل مغلوطة .

الجماهير الصحراوية جزء لا يتجزأ من الشعب المغربي

ان طرح مبدأ تقرير المصير بشكل مجرد وبهدف تكوين كيان مستقل ، قد شكل فعلا ثغرة أساسية في نضال المواطنين الصحراويين . فاذا كان من حق هؤلاء الطعن في النظام المغربي القائم ورفض الخضوع لسيطرته ، فليس هناك أي مبرر لتنكر البعض منهم للروابط النضالية والتاريخية والحضارية . التي تشد الجماهير الصحراوية بباقي الجماهير المغربية ، أو العمل على خلق « الدولة الصحراوية » المستقلة ، الشيء الذي يعتبر ضربا لوحدة الشعب المغربي وحاجزا في توحيد نضاله ضد أعدائه الحقيقيين : الامبريالية والرجعية المحلية ، ذلك انه يحول الصراع الى داخل الشعب المغربي نفسه .

وليس المطروح هنا هو تناول المسألة من جانبها القانوني أو الجغرافي أو بمنطق الحدود ، بل بالاساس من زاوية مصلحة نضال الشعب الواحد ، تاريخيا وفي الظرف الراهن ، ومصلحة النضال المناهض للامبريالية على مستوى المغرب العربي ككل .

وعلى هذا الاساس ، يتضح أن طرح تقرير المصير بالنسبة للصحراء وباتفاق انفصالية ، لا ينسجم اطلاقا مع المحتوى الثوري لهذا الشعار الذي تبلور في بداية هذا القرن ، خاصة بالنسبة لشعوب الدول الضعيفة التي كانت تعاني من وطأة الامبراطوريات الاقطاعية ، كما كان الشأن مثلا بالنسبة للدول المجاورة للامبراطورية الروسية القيصرية .

فهل كانت الصحراء يوما ما دولة صغيرة تعاني من وطأة وتعتسف الدولة المغربية؟ وهل هناك شعب صحراوي بالمفهوم العلمي والمقومات الضرورية لهذا المفهوم ؟

ان الصحراء الغربية لم تكن فحسب اقليما من الاقاليم المغربية ، بل انها احتلت مكانة بارزة ضمن التاريخ المغربي ، وساهمت بشكل فعال في تحديد المعالم الخاصة لحضارتنا عبر مراحل تاريخية مختلفة ، سواء في اطار العلاقات القبلية

الشعبية والوطنية معا باستمرار مناطق من التراب الوطني تحت نير الاستعمار ، والخطر من ذلك ، تقسيم الشعب المغربي ووضع الحواجز المصطنعة بين ابناءه وفرض واقع التجزئة عليه .

ان هذا الواقع المفروض هو الذي منع الحركة الوطنية من التواجد داخل الاراضي المحتلة لمواصلة النضال الوطني بشكل فعال ومنسجم مع مواقفها السياسية ، وجعل الجماهير الشعبية في الصحراء تعاني من العزلة والاهمال ، خاصة أن النظام المغربي قد تجاهلها تجاهلا تاما ، وذلك لفائدة تحالفه الطبيعي مع الفاشية الاسبانية .

الا أن توقف نضال جيش التحرير لا يعني رضوخ المواطنين الصحراويين للهيمنة الفاشية ، بل أن مجابهتهم لها قد استمرت عبر مراحل مختلفة ، كتعبير عن التناقض الصارخ بين الاستعمار الاسباني بأسياليه الاستغلالية والقمعية العنيفة والجماهير الشعبية المسحوقة من عمال وعاطلين ورحل . . .

ولقد شكل تأسيس حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (التي أطلق عليها الاسبان لقب « الحزب المسلم ») اول ظاهرة تنظيمية لهذه المجابهة ، كما شكل تعبيراً عن رغبة الجماهير في الاعتماد على النفس من أجل التخلص من الوجود الاستعماري ، وباعتبارها جزءاً من الشعب المغربي كما عبرت الحركة عن ذلك ضمن مبادئها الأساسية (وسيشكل هذا المبدأ فيما بعد موضوع خلاف شديدين قادة الحزب) .

وهكذا انطلق « الحزب المسلم » في الدعاية وسط السكان لتعبئتهم من أجل قضيتهم العادلة ، وجمع التبرعات وتنظيم الامكانيات المادية ، ثم النضال العملي من أجلها . ونذكر على سبيل المثال المظاهرة الشعبية الكبيرة التي نظمت بمدينة العيون احتجاجا على الوجود الاستعماري والتي تعرضت لقمع وحشي سقط على اثره العديد من الضحايا ، كما أعتقل آلاف المواطنين وضمنهم المناضل محمد بصير أحد مؤسسي الحركة ومناضليها البارزين .

والجدير بالذكر أن مجمل نضال الصحراويين لم يتلقَ آنذاك أي دعم من طرف الانظمة المجاورة كما ان النظام المغربي من جهته قد برز في قمعه للمناضلين الصحراويين حيث تعرض العديد منهم للاعتقال والتعذيب على يد أجهزته ، مما دفع البعض منهم الى مغادرة البلاد والالتحاق بجمهورية الجنازير على الخصوص .

وبالرغم من أن هؤلاء المناضلين قد ساهموا في صفوف الحركة التقدمية (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والاتحاد الوطني للقوات الشعبية) قبل

أشرنا سابقا الى الكفاح الذي خاضه جيش التحرير المغربي في الجنوب من أجل تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب تحريراً كاملاً ، والذي تؤكد عليه فقط ، هو أن المواطنين الصحراويين قد لعبوا دوراً أساسياً ضمن هذا الكفاح ، بل شكلوا عموده الفقري كما سجلوا بطولات رائعة تشهد بها مناطق « العركوب » و « الدشيرة » بل و « الداخلة » وغيرها من المناطق التي نال فيها المستعمر هزائم شتاء .

ان هذا الكفاح التاريخي - الذي مزج دم الوطنيين الشهداء ، صحراويين كانوا أم متطوعين من مختلف انحاء المغرب - لم يتم اجهاضه الا بتكالب الاستعماريين الفرنسي والاسباني بتواطء مكشوف مع الحكم الرجعي المغربي ، الذي حرص على تنظيم كل فصول المؤامرة الهادفة الى القضاء على جيش التحرير وضرب السيادة



محمد ابراهيم بصير

● ولد بالصحراء المغربية سنة ١٩٤٤ حيث تلقى دراسته الابتدائية .

● بعد انتهاء دراسته الثانوية داخل المغرب انتقل الى الشرق العربي حيث تخرج كصحفي من جامعة دمشق .

● عاد الى الصحراء سنة ١٩٦٧ حيث ساهم في تأسيس حركة الساقية الحمراء ووادي الذهب (التي عرفت « بالحزب المسلم ») ورسم خطة الكفاح المسلح ضد العدو الاستعماري .

● خاض غمار الكفاح الوطني بايمان تام في قضية التحرير وباعتبار ان نضال الصحراويين جزء لا يتجزأ من نضال الشعب المغربي .

● ساهم بشكل فعال في تنظيم المظاهرة الشعبية الكبيرة بمدينة العيون ، سنة ١٩٧٠ . اعتقله الاستعماريون على اثرها ، ولا يزال مصيره مجهولا الى حد الساعة .

الاختيار الثوري ص ٤

بديل تقدمي للوضع الراهن في المغرب العربي

ضرب المكتسبات الوطنية للشعب الجزائري وضرب مصالح الشعبين الشقيقين معا .

ان بعث بعض اقطاب الرجعية الجزائرية وبروزهم على الساحة السياسية من جديد ، مدعمين بكل الامكانيات الرجعية في المغرب العربي ، والمغرب على الخصوص ، يسهل تنفيذ المخطط الامبريالي القاضي بترويض كل الانظمة الوطنية العربية أو اسقاطها .

ولا يفوتنا هنا أن نسجل الموقف المشرف للجماهير الجزائرية الواعية التي عبرت - وبالرغم من الجو المشحون بالشوفينية والوطنية الضيقة - عن احساسها بعدم صحة الموقف ، سواء من خلال تضامنها مع الجالية المغربية المطرودة من الجزائر أو من خلال التعبير بشكل أو بآخر عن عدم استعدادها للتضحية من أجل قضية لا تحس انها فعلا قضيتها .

وخلاصة القول أن الاطروحة الانفصالية قد شكلت عرقلة أمام دمج الطاقات النضالية في المغرب العربي في آفاق توحيد القوات الشعبية وتجنيدتها ضد خصمها المشترك : الامبريالية والانظمة الموالية لها ، وعوض ذلك ساهم في تجنيدها في تناحر بينها وبين جزء من نفسها .

النتائج والسمات الأساسية للوضع الراهن

فلقد تم انهاء وضعية الاستعمار المباشر في الصحراء المغربية دون تنازلات أساسية بالنسبة لمصالحها الجوهرية ، وفي نفس الوقت تدعمت ركائز الرجعية المحلية التي حسنت أوضاعها

ان التقييم الموضوعي للنتائج المترتبة عنه يوضح لنا العكس : فمنطق الانفصال يساهم عمليا في تعميق عزلة الجماهير الشعبية في الصحراء وبتعميق الحواجز المصطنعة بينها وبين باقي الشعب المغربي ، ويسهل خطة النظام في اقامة « الوحدة الوطنية » وتصدير أزمته بطمس حقيقة صراعه اليومي مع الجماهير ، كما انه يمنع تعبئة الطاقات الثورية التي تشكلها أساسا الجماهير المغربية والجزائرية ويساهم في تنمية الشوفينية بينها .

ان هذا الطرح المغلوط ، الذي تلقى الدعم المادي والمعنوي من طرف الحكم الجزائري ، قد أعطى الاسبقية « لمصالح الدولة » على حساب توحيد الطاقات النضالية في القطرين الشقيقين المغربي والجزائري ، في حين أن تجاهله للحركة التقدمية المغربية شبيه في نهاية الامر بالاخطاء السابقة التي جسدها منطق الدول القاضي بحسن الجوار والتساكن مع الرجعية ، وخاصة النظام المغربي وذلك على حساب مصالح الحركة التقدمية .

والى جانب هذا وذاك ، فانه قد سمح للرجعية الجزائرية بركوب الموجة واستغلال الموقف بهدف

والاقطاعية حيث انطلق العديد من السلالات من أحشاء الصحراء لتحكم المغرب بكامله ، أو في إطار المعركة ضد الغزاة بمختلف أصنافهم ، ومن أجل التحرر الوطني الشامل بالنسبة للحقبة التاريخية الاخيرة .

وطوال مجمل هذه المراحل التاريخية ، البعيدة منها والقريبة . ليس هناك أي مجال لفصل نضال الجماهير الشعبية في الصحراء عن نضال الشعب المغربي قاطبة .

أخطار المنطق المساوم

واذا ما وضعنا هذه الاعتبارات التاريخية والنضالية جانبا ، فهل شعار « تقرير المصير » و « استقلال الشعب الصحراوي » يشكل فعلا شعارا صحيحا للتعبئة من أجل التحرر ومواجهة الرجعية المحلية وخاصة النظامين المغربي والموريطاني ؟

للإجابة على هذا السؤال ، لا بد من الوقوف عند الظروف والملايسات التي أحاطت بطرح هذا الشعار .

ان الحل القاضي « بتقرير مصير الصحراء » قد طرح لأول مرة - ومباشرة بعد اكتشاف الفوسفات والخيرات الطبيعية - من طرف الاستعمار الاسباني كمنورة لتحقيق أهدافه في ضم هذه المنطقة لاسبانيا أو تكوين دويلة خاضعة لسيطرتها . ولقد تلقى هذا الطرح الدعم المادي والبشرى من طرف بعض رؤساء القبائل المرتبطين بالمصالح الاستعمارية ، كما ان النظام المغربي قد تواطأ معه ولم يحرك ساكنا لمعارضته حفاظا منه على تحالفه مع الامبريالية والاستعمار . ولقد سبق ان تعرضنا للعوامل التي حالت دون تحقيق هذه المرامي وجعلت الحكم الاسباني يختار صيغة الانسحاب العسكري من المنطقة واستمرار سيطرته على شكل استعمار جديد . ومن أجل ذلك وضع نفسه في موقع المساوم مع كل « الاطراف المعنية » بحثا منه على أكبر استفادة ممكنة .

وفي إطار هذه المساومة ، يطرح شعار « تقرير المصير » من جديد في جو من التفاوض والهدنة مع الاستعمار الاسباني ، والاستعداد لاقتسام الخيرات الطبيعية مع الحكم المغربي ، كما جاء في الرسالة الموجهة اليه من طرف الصحراويين الذين يتبنون هذه الاطروحة . وهذا ما جعلهم يظهرون بمظهر الباحثين عن تكوين كيان مصطنع بكل الوسائل الممكنة ولخدمة مصالح اقليمية ضيقة .

وحتى اذا ما افترضنا ان هذا الطرح كان فقط من باب التكتيك السياسي لاجراج النظامين ، المغربي والموريطاني وتنظيم التعبئة ضدهما ، فما هي حظوظ نجاحه وهل من شأنه ان يوفر فعلا الشروط الضرورية لخدمة قضايا التحرر والنضال ضد الرجعية ؟

الاختيار الثوري ص ٥

تراث حي :

توصية المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال الخاصة بالاراضي المغتصبة

- ويعتبر التنازل عن اي جزء من المناطق المغتصبة ، خيانة وطنية لقضية مقدسة . وفيما يخص المناطق الخاضعة للنفوذ الاسباني ، فان المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال يطالب بما يلي :

- طرح مشكل المناطق الخاضعة للنفوذ الاسباني ككل لا يتجزأ ، في أية مفاوضة بين المغرب واسبانيا وعدم الوقوف عند قضية « ايفني » وحدها ، دون التفكير في اخواتها الاخرى كسبته ، ومليلة ، وصخرة النكور ، والجزر الجعفرية والداخلية .

- استنكار كل محاولة انفصالية بالساقية الحمراء ووادي الذهب ، على غرار ما وقع بموريطانيا ، وتحذير الحكومة الاسبانية من أية خطوة لفصل منطقة من هذه المناطق عن المغرب .

- استنكار كل محاولة لتعقيد قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب ، باشتراك غير المغرب في شؤونهما الذي يعتبر صاحب الحق المشروع في هذه المناطق .

ان المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال ، المنعقد بالدار البيضاء ، بتاريخ ٢٤-٢٥-٢٦ نونبر ١٩٦٧ ، بعد اطلاعه على تقرير لجنة المناطق المغتصبة يؤكد ما يلي :

- استمرار موقفه الوطني في قضية هذه المناطق وضرورة استرجاعها الى حظيرة الوطن .

- يبارك عمل الوطنيين المخلصين ، داخل هذه المناطق ويقف الى جانبهم في المضايقات والاعتقالات التي يتعرضون لها من السلطات الحاكمة فيها .

- ويطالب بوضع تخطيط عملي لتحرير هذه المناطق واستردادها من يد المستغلين والغاصبين :

- ويطالب بالعناية والاهتمام باخواننا اللاجئين من هذه المناطق الذين يتعرضون لاهمال شديد ، كما تعرضوا من قبل الى الاضطهاد بمناطقهم ، ومدتهم بالوسائل الفعالة للقيام بواجبهم الوطني .

(حوار تابع)

ومنتت التنسيق بين مختلف أطرافها . والى جانب هذا وذاك ، خلقت وضعية متأزمة وقابلة للانفجار ، تحتفظ بها الامبريالية كورقة اضافية تستعملها عند الحاجة لاذكاء نار حرب « أهلية » تضرب عمق مصالح شعوب المغرب العربي ، على غرار ما نفذته في المشرق .

هؤلاء هم المستفيدون من الوضعية الراهنة : الامبريالية وحلفاؤها . فمن الضحايا اذن ؟

انها بالتأكيد الجماهير الشعبية في المغرب

من أجل ايجاد بديل تقدمي

ان الهدف الاول من البحث عن بديل تقدمي للوضع الراهن ما هو الا محاولة ارجاع الصورة على حقيقتها ، ومنع كل ما من شأنه أن يعمق التناقضات المصطنعة ويضع الحواجز بين شعوب المغرب العربي ، حتى تكون الجماهير الشعبية في خندق واحد تواجه نفس العدو الواضح - الامبريالية والرجعية - من أجل قضية عادلة لا التباس فيها .

ان التقدم في هذا الاتجاه مرهون بمدى رغبة وقدرة حركة التحرر الوطني في المغرب العربي على ممارسة الحوار بين مختلف أطرافها بتجاوز تام للنظرة الوطنية الضيقة .

ومساهمة في هذا الحوار ، نرى ان تحقيق شروط ضرورية سيقدم المسيرة التوضيحية بخطوات هامة نحو تحقيق اهدافها ، وان بلورة النضال حول محورين اساسيين سيفتح المجال أمام ايجاد بديل تقدمي للوضع الراهن في المغرب العربي .

وهكذا يمكن تلخيص الخطوط العريضة للبديل المقترح في خمس نقاط اساسية ، وهي :

١ - عدول المواطنين الصحراويين الذين يتبنون النزعة الانفصالية عن هذه الاطروحة ، والثقافهم حول هدف استراتيجي واضح الا وهو تحرير الشعب المغربي ككل من سيطرة الامبريالية والاتطاعية ودعم وحدة جماهيره شمالا وجنوبا .

وهنا يصبح من حق هؤلاء المواطنين رفض الخصوع للنظام الاتطاعي الحالي ، كما يصبح من واجبهم المساهمة في النضال ضده كجزء من الحركة التقدمية المغربية .

٢ - عدول القوى الوطنية في الجزائر عن دعم الموقف الانفصالي ، والعمل على مؤازرة الشعب المغربي وتدعيم نضاله ضد الحكم الاتطاعي الكمبرادوري . فتعبئة الشعبين الشقيقين ، المغربي والجزائري للمصير الواحد ومن أجل التحرر والتقدم ، هي الكفيلة بقطع الطريق عن الشوفينية والوطنية الضيقة .

٣ - تجند كل أطراف الحركة الوطنية المغربية من أجل وحدة وطنية حقيقية ، والعدول عن الوحدة الوطنية المزعومة بوضع خط فاصل مع الطبقة الاتطاعية الكومبرادورية ووضع أسس النضال الوطني الوجدوي من أجل التخلص من السيطرة الامبريالية والتعبية للاستعمار الجديد ، وذلك بتعبئة كل الفئات الاجتماعية الوطنية من عمال وفلاحين فقراء ومتقنين وجنود وضباط وطنيين ، وباقي الفئات الوطنية التي لها مصلحة في التغيير .

الاختيار الثوري ص ٦

العربي . فبالاضافة الى الخسارة السياسية الناجمة عن طمس الصراع الحقيقي المفروض توجيهه ضد العدو المشترك ، وتنصيب الصورة الحقيقية في التناقضات الزائفة ، نجد الضحايا في المواطنين الصحراويين سواء منهم الذين يتعرضون للقصف « بالنابالم » او الذين يعانون من ظروف اللجوء القاسية ، نجدهم في العمال والفلاحين المطرودين من الجزائر والمشردين ، كما نجدهم في كل الذين يسقطون ضحية معركة مبهمة الهوية .

٤ - النضال الوجدوي على مستوى المغرب العربي :

وفي نفس الوقت فمن واجب الحركة التقدمية المغربية توطيد روابطها بالمواطنين والتقدميين الموريطانيين لتدعيم نضالهم وتجنيد كل الطاقات للتصدي للنظام الموريطاني وفضح نواياه وتبعيته للامبريالية .

٤ - النضال الوجدوي على مستوى المغرب العربي :

ان تحقيق هذه الشروط الثلاث من شأنه أن يخلق ديناميكية جديدة بتعميق الهوة مع الرجعية عميلة الاستعمار الجديد ، ويدعم النضال الوجدوي لشعوب المغرب العربي قاطبة ، ويمكن قواها الحية التقدمية من خوض نضالها التحرري مزودة بالنظرة الشمولية والرؤيا التاريخية الحتمية التي ترى في شعار وحدة المغرب العربي ، ليس مجرد شعار فارغ المحتوى ، بل شعارا استراتيجيا وبندا من بنود العمل التحرري في كل قطر من أقطار المغرب العربي .

واذا كان الاستعمار قد حرص على تجزئة هذه المنطقة العربية بوضع الحدود والحواجز التي تخدم خطته في نهب خيراتها واستغلال شعوبها ، فان النضال من أجل وحدة المغرب العربي بمضمونها الشعبي هو الكفيل بتحطيم كل الحواجز المصطنعة وتحقيق الوحدة الحقيقية : وحدة الجماهير الشعبية . وفي هذا الاطار تصبح كل

الخيرات الطبيعية مسخرة لخدمة مصالح هذه الجماهير ومجالا لتوطيد وحدتها وتعاونها من أجل ازدهارها ، ازدهارا شاملا .

ان هذه الوحدة لا يمكنها ان تتحقق من خلال الاتفاقات الفوقية وضمن الاوضاع الراهنة حيث تقف الانظمة الكمبرادورية في المنطقة عرقلة في وجهها ان الوحدة التقدمية ، وحدة الجماهير الشعبية ، لا يمكنها ان تتم الا من خلال النضال التحرري ضد عدوها المشترك ، وعن طريق منظماتها التقدمية السياسية منها والاجتماعية الجماهيرية .

٥ - النضال الوجدوي على مستوى الوطن العربي :

ان النضال التحرري الموحد على مستوى المغرب العربي ، يجب أن يكون جزءا من العمل الشامل من أجل مواجهة الامبريالية والرجعية في الوطن العربي وتحقيق طموحات الامة العربية في بناء وحدة وطنها تتمتع بالروابط الوجدوية ، التاريخية منها والاقتصادية والثقافية والنضالية ، بين كافة شعوبها .

وفي الوقت الذي يتعرض فيه الوطن العربي من مشرقه الى مغربه الى هجمة امبريالية شاملة تستهدف تصفية المقاومة الفاسطينية وضرب حركة التحرر العربي ، لم يعد من الممكن معالجة القضايا القطرية دون وضعها في اطار استراتيجية وطنية تقدمية شاملة ، لمواجهة استراتيجية العدو المشترك ، ووضع أسس البناء الوجدوي الطويل النفس .

واذ يطرح توحيد استراتيجية التحرر الوطني العربي كضرورة ملحة وحيوية ، تطرح ايضا اهمية الدعم المتبادل مع كافة الحركات التحررية في العالم ، وخاصة في افريقيا ، ومع الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية ، كما تتأكد ضرورة التحالف والتعاون مع الدول الاشتراكية التي تشكل الحليف الطبيعي في اطار النضال ضد معسكر الامبريالية والرجعية .

ان هذه النقاط الخمس ، تشكل في تقديرنا خطوطا عريضة لبديل تقدمي ملموس ، في تناول كل القوى الوطنية في المغرب العربي ، شريطة أن تتجاوز المعالجة الجزئية او الرؤيا الوطنية الضيقة .

ان التقدم نحو هذا البديل يخضع باستمرار لمؤشر واضح محدد : هل المسيرة تمشي في اطار استراتيجية الشعوب ، أم في اطار استراتيجية خصومها ؟

الشهيد فرحات حشاد والنضال الوجدوي في المغرب العربي

الاجتماعي والتحرر الوطني معا . ولعل احساس المستعمرون والمستغلون بخطر ما يجسده هؤلاء المناضلين الثلاثة هو الذي دفع بهم الى التعجيل باغتيالهم .

ويشكل نضال هؤلاء الشهداء رمزا لمطامح شعوب المغرب العربي في التحرر والوحدة ، هذه الوحدة التي تقتضي نضالا وحدويا لا هوادة فيه ضد الرجعية المحلية التي لا زالت تسلك الاساليب القمعية الاستعمارية بالتآمر المنسق على كل من اتبع خطى فرحات حشاد مثل المناضل النقابي المغربي الحسين المانوزي المختطف من تونس .

في الذكرى ٢٤ لاستشهاد المناضل التونسي فرحات حشاد تقف الحركة التقدمية في المغرب العربي باجلال لروح هذا المناضل النقابي الذي ذهب ضحية مؤامرة دنيئة من طرف القوى الاستعمارية آنذاك كما تحيي ارواح المناضلين العمال المغاربة الذين سقطوا في ساحة النضال في المظاهرات استنكارا لهذه الجريمة وتضامنا مع الطبقة العاملة التونسية .

ان فرحات حشاد الى جانب المناضلين الجزائري عيسى ايدير والمناضل المغربي ابراهيم الروداني من رواد الحركة النقابية في المغرب العربي الذين وعوا الدور الطلائعي للطبقة العاملة في النضال من أجل التحرر



تحول جوهري في طبيعة النظام المصري

لقد شككت مصر منذ زمن بعيد مركزا رئيسيا في الوطن العربي من الناحية السياسية ، فموقعها الاستراتيجي الهام كحلقة وصل بين المغرب والشرق العربيين وبين افريقيا وآسيا وكدولة مواجهة مع العدو الصهيوني بالاضافة الى ثقلها البشري والحضاري ، كل ذلك جعلها مهية للقيام بدور بارز في الوطن العربي .

ومع تقوي المد التحرري في دول العالم الثالث حيث بدأت الدول المستعمرة تحصل على استقلالها ودخلت في مواجهة الاستعمار الجديد ، وكما بدأ يتبلور على المستوى الدولي مفهوم عدم الانحياز والحياد الايجابي . في هذه الظروف بشكل عام كانت ثورة ٢٣ يوليو تشق طريقها وسط الحواجز والصعاب . وبالفعل فقد لعبت مصر دورا هاما سواء على المستوى العربي أو على مستوى بلدان العالم الثالث (مواجهة الاحلاف العسكرية كحلف بغداد ، مؤتمر باندونغ ، اليمن ٥٠ الخ) وعلى المستوى الداخلي أيضا (تأميم قناة السويس ، معركة الجلاء وحل اتفاقية ١٩٣٦ مع بريطانيا ٥٠)

وتعزز هذا النضال على الساحة العربية بتعاظم المد الثوري التقدمي نتيجة مجموعة من التحولات الايجابية الهامة التي عرفت معاكسل

الرجعية العربية واطاحت ببعضها (العراق ، سوريا ، الجزائر ، اليمن الديمقراطية ، السودان ، ليبيا) بالاضافة الى انطلاق الثورة الفلسطينية والثورة في عمان والخليج العربي الشيء الذي فرض العزلة على الرجعية العربية . كل هذه العوامل بالاضافة الى مزائمتها في الهند الصينية وافريقيا ، جعلت الامبريالية تركز اكثر فأكثر على الوطن العربي لبسط هيمنتها وتعزيز مواقعها ومواقع حلفائها . في هذا الاطار الشامل تندرج التحولات التي طرأت على النظام المصري وسياسته .

يمكن اجمال المحاور التي بنيت عليها هذه التحولات في النقاط التالية :

- - محاولة احتواء السخط الجماهيري ، العمالي والطلابي خاصة وتقوية التنظيمات اليمينية .
- - الابتعاد عن الاتحاد السوفياتي .
- - التوجه نحو الرجعية العربية والامبريالية العالمية .
- - تحريف وتقويض الاصلاحات والتحولات الايجابية لثورة ٢٣ يوليو ، خاصة على المستوى الاقتصادي .

ردة رجعية على كل المستويات

فعلى المستوى الدولي : عمل النظام على تكسير العلاقات مع الاتحاد السوفياتي الحليف الموضوعي لحركة التحرر العربية ولثورة ٢٣ يوليو ، وفي نفس الوقت الاتجاه اكثر فأكثر نحو الدول الرأسمالية الامبريالية وبشكل خاص نحو الولايات المتحدة الامريكية وقد تجلى ذلك بشكل واضح بعد حرب اكتوبر ٧٣ حيث شجع وساهم في سياسة الخطوة خطوة الامريكية .

وعلى المستوى العربي عمل نظام السادات على تقوية صلاته بالرجعية مكملا بذلك ارتمائيه في احضان الامبريالية والصهيونية ، فبعد حملة قمع وتصفيات في الجيش والدولة لابعاد كل العناصر التي يمكن ان ترفض الخط الجديد ، سار النظام في مسلسل تراجع ازاء القضية العربية كانت أهم حلقاته اتفاقية سيناء السينة الذكر وملحقاتها العلنية والسرية مما وضع المبادرة والتحكم فيها في يد الامبريالية وحلفائها .

وشرح النظام سياسته هذه بانها منطلقة من الايمان بسياسة « التضامن العربي » محاولا بذلك تبرير ارتمائيه في احضان الرجعية العربية .

وعلى المستوى الداخلي : سارت سياسة النظام في اتجاه تقويض كل المنجزات التقدمية لثورة ٢٣ يوليو ، وربط مصر سايسيا واقتصاديا بالفلك الامبريالي .

وهكذا وتحت شعار الانفتاح الاقتصادي عمل النظام المصري على تضيق الخناق على القطاع العام لصالح القطاع الخاص وفتح الباب على مصراعيه لرؤوس الاموال الاجنبية والعربية بالاضافة الى مجموعة من الاجراءات كارجاع الاختيار الثوري ص ٧

وعندما بادر بحرق الاشرطة وتسجيلات المكالمات الهاتفية - الشيء الذي لا يعني انتهاء هذه الممارسات - حاول السادات الادعاء بأنه سيدشن عهد الديمقراطية ، فما كان مصير هذه الوعود ؟

بعد ظهور وتشكيل المنابر السياسية وسط الاتحاد الاشتراكي العربي في اكتوبر ١٩٧٥ والتي وصلت الى ٥٠ منبرا تقريبا ، أخذ السادات قرارا بحلها يوم ١٤ مارس ٧٥ وبتمثيل الاتجاهات السياسية داخل الاتحاد الاشتراكي بثلاثة منابر فقط : اليمين - الوسط واليسار . وكانت معركة الانتخابات والتي حضر لها النظام بوعود كبيرة حول نزاهتها وعدم تدخل الدولة في توجيهها . ولكن الواقع أثبت العكس تماما ، حيث ان تنظيم الوسط وهو المتواجد في الحكومة ، لم يتوان عن استعمال كل الامكانيات التي توفرها له الدولة من أجهزة الاعلام والصحافة والاموال ، بالاضافة الى أئمة المساجد الذين شنوا حملة شعواء على اليساريين والشيوعيين ، كل ذلك مع الدعم المادي من اليمينيين الاثرياء . والجدير بالذكر أيضا أن النظام يسيطر على أجهزة الاعلام والصحافة .

من هذا العرض السريع والمركز يمكن استخلاص ان الانفتاح الساداتي ، انفتاح على الانظمة الرجعية العربية وعلى الامبريالية والصهيونية سياسيا واقتصاديا .

فمما لا شك فيه ان النظام المصري قد وضع نفسه في خدمة هذا الثالث منغمرا بذلك حتى الاذنين في مخطط التسوية الشاملة وبالتالي في خندق مع الرجعية العربية . ومن جهة اخرى فان السياسة الاقتصادية للنظام جعلت مصر في فلك الامبريالية العالمية ووضعت الاقتصاد الوطني في خدمة الرأسمالية الطفيلية وكبار الملاكين في الريف ، فالامر لا يتعلق اذن بمجموعة اجراءات متفرقة بل باختيار سياسي اقتصادي واجتماعي واضح ومحدد .

ومن ثم فان الردة في سياسة النظام لهي في النهاية تحول في جوهر طبيعة السلطة ومضمونها . فهي مسخرة لخدمة المصالح الامبريالية والاقليّة المحظوظة الحاكمة على حساب اوسع الجماهير الشعبية المصرية .

واخيرا فان هذه التحولات نقطة جوهريّة وضمانة أساسية ضمن المخطط الامبريالي ككل .

تصحيح : في العدد السابق وقع خطأ في مقال « بعد الجولة الاولى من الانتخابات » . الخطأ : بين الحلول المرحلية التي تخدم التقدم في تغيير موازين القوى لصالح النظام . **الصواب :** بين الداول المرحلية التي تخدم التقدم في تغيير موازين القوى لصالح الجماهير وبين التورط وتزكية أساليب ومخططات النظام .

الاراضي لبعض الاعيان ٥٠٠ موهما الجماهير الشعبية المصرية بأن في ذلك حلا لمشاكلها ولماسيها ، خاصة بعد ان قام بحملة اعلامية مكثفة داخل مصر حول مسؤولية الحرب في تأزيم الاقتصاد المصري ٥٠ الخ . ولكن رغم كل الوعود والتصريحات الطنانة لم تكن نتيجة تلك السياسة - وهذا شيء طبيعي - سوى تفاقم حدة الازمة وتدهور الحالة المعيشية للجماهير بشكل مخيف ، فقد اصبحت مستوردات مصر عام ١٩٧٥ تعادل ثلاثة أضعاف صادراتها في حين انها كانت تحافظ وحتى عام ١٩٧٣ على ميزان تجاري لصالحها . ناهيك عن تفشي الامية وتنامي ظاهرة الهجرة التي تشجعها الحكومة بشكل واضح . وبالمقابل تعرف الرأسمالية الطفيلية وأعيان الريف ازدهارا لمصالحها الاقتصادية وتنامياً سريعاً لثرواتها .

وهكذا فشل النظام في سياسته الاقتصادية ورغم محاولاته اليائسة لانقاذ الموقف (جولة الاستجداء التي قام بها السادات في الولايات المتحدة واوروبا الغربية والعربية السعودية والامارات) .

وبموازاة تقوية الرجعية اقتصاديا كانت تقويتها على المستوى السياسي ، فبالاضافة الى فرض سيطرتها على السلطة ، يلاحظ تزايد وتنامي قوة التنظيمات اليمينية واليمينية المتطرفة وهكذا شهدت مصر مدا رجعي لم يكن يتصور وقوعه منذ سنوات قليلة ، وقد تجلى ذلك بشكل خاص في الحملة على عبد الناصر والناصرية وعلى الشيوعيين واتهامهم بالكفر والاحاد .

« افقار الفقراء واغناء الاغنياء »

المصاريف المعتمدة لتجهيز المدارس وادارة التعليم الابتدائي تبلغ ٤٤ مليون درهم في حين أن تجهيز الدرك فقط يفوق ذلك بخمسة ملايين درهما .

انها مسألة اختيار . . .

من هذا العرض يمكن استخلاص ما يلي :

- فشل تصاميم الحكومة التي اعتمدت على اعطاء الاولوية للميدان الفلاحي دون تغيير هيكله وابقاء البلاد دون تصنيع وربطها مباشرة بالرأسمال العالمي ، فاختيار عدم التصنيع والاعتماد على تصدير خيرات البلاد وتجهيزها من أجل ان تكون بلاد السياحة والخدمات فقط ثم الاعتماد على استيراد المواد المصنعة ، هو اختيار فاشل انعكست عليه مباشرة أزمة الرأسمالية العالمية بغلاء المواد المصنعة وضآلة السياح مما أدى الى المأساة التي تعيشها الطبقات الكادحة في المغرب .

- ان مشكل الميدان الفلاحي ليس بمشكل متعلق بالاحوال الجوية (تقنيات الطقس) بل هو مرتبط بالهياكل العقارية والاستغلالية في هذا الميدان حيث ان زيادة نسبة الانتاج الفلاحي لم تستفد منها أغلبية الجماهير الفلاحية الفقيرة .

- التدهور الملحوظ للوضعية المعاشية لأوسع الجماهير في الوقت الذي يعيش فيه المغرب أخصب الفصول الفلاحية منذ سنوات .

- ان النظام مستمر في اقبال كامل الكادحين بالضرائب المباشرة (قرض الصحراء) والغير المباشرة (ارتفاع الاسعار) بينما فئات الاقطاعيين والبورجوازيين يتقاعسون عن اداء واجبات الضرائب .

- استمرار التبذير في أجهزة الدولة واختيار هذه الاخيرة تدعيم أجهزتها القمعية على حساب المرافق الحيوية بالنسبة للجماهير (التعليم ، الصحة . . الخ) .

المشكل اذن مشكل اختيار والمسألة تتجاوز كفاءة التقنوقراطيين الذين يبحثون على التعادل في ميزانية الدولة من وراء مكاتبتهم الفخمة . انه اختيار يتطلب الجواب على السؤال التالي : لصالح من يسخر جهاز الدولة وأية مصالح يمثلها ويصونها ويدافع عنها ؟

ينصح من الواقع المأموس ومن تحليل الأرقام التي تصرح بها الدولة نفسها أن هذه الاخيرة مسخرة لصالح أقلية من المستغلين على حساب الأغلبية الساحقة من الجماهير الكادحة ، ولا يمكن تفسير هذا الامر خطأ أو بتحيز أو انحراف هذا الجهاز ولكن يجب تفسيره بطبيعته نفسه : ان الدولة ليست الا التعبير القانوني لتسلط واستغلال طبقات الاقطاعيين والبورجوازيين الكمبرادوريين لطاقت الجماهير الاخرى واخيرات وثروات البلاد .

فالمسألة متعلقة بجوهر وتركيب هذه الدولة ، والاختيار الصحيح من أجل ان يتمتع المواطن المغربي بثمرات انتاجه وخيرات بلده يكمن في التغيير الجذري للهياكل الاستعمارية والاستغلالية التي تعتمد عليها هذه الدولة .

والنقل الحضري . . الخ . وهذه الضرائب تنعكس بالطبع على الجماهير المستغلة أكثر من غيرها بطرق أو بأخرى .

وتعلل الدولة هذه الوضعية « بالازمة العالمية » والزيادة الاخيرة في أسعار النفط التي أفقرتها الدول المصدرة لهذه المادة .

لكن . . .

الزيادة التي أفقرتها دول الاوبسب لن تدخل حيز التطبيق الفعلي الا بعد شهرين او ثلاثة على الاقل باعتبار الكميات الاحتياطية الموجودة لدى الشركات والدول المستهلكة زيادة على ان ثمن النفط حاليا في المغرب يمكنه تحمل هذه الزيادة باعتبار ان الضريبة على الليتر الواحد من البنزين تبلغ ١٠،١٦ درهما لصالح الدولة . أما الازمة العالمية فهي في الحقيقة ازمة الرأسمالية تتخبط فيها الدول الامبريالية وتنعكس طبعاً على الانظمة التي تدور في فلكها .

هل المشكلة : مشكلة تسيير ميزانية ؟

ان دولة الاقلية الحاكمة لا تتردد حتى في استعمال القوة والضغط لانتقال كاهل الكادحين بالضرائب بينما تمنح كل التسهيلات للبرجوازيين الكمبرادوريين والاقطاعيين وتتغاضى عن تقاعسهم في اداء حتى تلك النسب القليلة من ارباحهم الطائلة والتي يحققونها على حساب القوات الشعبية المنتجة .

وحول مصاريف الدولة نلاحظ في البدايات التبذير الفاحش الذي تتميز به الادارة المغربية على جميع المستويات زيادة على النهب والرشوة والمضاربات التجارية بأموال المواطنين ، حيث أصبحت السلطة وسيلة اغتناء وتكوين الاحتكارات ويعرف الجميع أيضاً التبذير الهائل لمصاريف الدولة في السيارات والمباني التي تستعمل لأغراض شخصية وكذلك العلاوات الضخمة المعطاة للموظفين الكبار والحفلات والتنقلات الى الخارج .

واذا تمعنا بشيء من التدقيق في مصاريف الدولة المعلنة في ميزانية ١٩٧٧ ، نجد كمثال للتبذير أن رئيس الدولة يخصص له ١٧ مليار سنتيم لمصاريف القصر ويطل راتبه الشخصي الى ٣٢٠ مليون سنتيم في الشهر .

ويظهر من نفس الميزانية أن الاجهزة القمعية من وزارة الداخلية والدرك ستصرف سنة ١٩٧٧ أكثر من ١٥٠ مليار سنتيم من ضمنها أكثر من ثلاثة ملايين من السنتيمات لجهاز القمع السياسي المدعى «مديرية مراقبة التراب الوطني» ، بالإضافة الى أن الباب ٨١ من قانون هذه الميزانية يخصص ١١٥٥ مليار درهم للاعتمادات الطارئة غير المبررة والتي يستعمل جزء كبير منها لتدعيم نفس الاجهزة .

واذا كانت الدولة تشتكي من مصاريف التعليم ويصرح رئيس الدولة بطريقة ملتوية بأنه سيلغي في المستقبل مجانية التعليم الثانوي فهذا لا يخفي أن أبواب المدارس لا تزال مغلقة بالنسبة لثلاثي أطفال شعبنا والملاحظ في هذا المجال بالضبط أن

امتازت سنة ١٩٧٦ بخصوصية الموسم الفلاحي قلما شهدتها بلادنا في السنوات الاخيرة مما جعل الجماهير الشعبية تنتظر الرخاء والازدهار خصوصاً وأن وسائل الاعلام ركزت على ذلك لالهائها عن وضعها المعاشي المزري .

فيالرغم من ازدياد المحصول الفلاحي بنسبة ١٤ ٪ عن سنة ١٩٧٥ ، فان الواقع اليومي أثبت للجماهير أن بؤسها لا يزداد الا تفاحشاً حيث أن أسعار المواد الاساسية مثل اللحم والسكر أصبحت تضرب أرقاماً قياسية ان لم تكن في بعض الحالات مفقودة بالمرة .

ويأتي قرار الدولة في مطلع السنة ليوجه ضربة قاسية للقوة الشرائية للكادحين من عمال وفلاحين على الخصوص وذلك بالزيادة في الضرائب الغير المباشرة : ٢٠،٠ درهم في البنزين ، درهمين في البوتاكاز ، ٣٠ ٪ في التبغ بالإضافة الى الضرائب على السيارات والمكالمات الهاتفية وفي انتظار الزيادة المرتقبة في تكاليف الماء والضوء

لقد فشلت الدولة مرة أخرى في تسيير الميزانية التي حددتها بنفسها وبلغ العجز سنة ٧٦ مبلغ ٤٢٧ مليار سنتيم أي ١٩ بالمائة من مجموع الميزانية وبزيادة ٥ بالمائة عن السنة الماضية . فهل مداخل الدولة هي التي كانت ضعيفة ؟

يعرف الجميع ان الاولياغارشية الحاكمة لم تتردد في استعمال كل الوسائل لازيادة في مداخلها :

- فالاعتماد المركز على استغلال المناجم المغربية لا يزال مستمرا دون مراعاة لمستقبل البلاد وحاجيات الاجيال القادمة ، فعلاوة على الفوسفات . فان المناجم الاخرى مثل مناجم الزنك والكوبالت والرصاص تستخرج وتصدر بطريقة فوضوية ولصالح الشركات الاحتكارية بالاساس .

- قرض الصحراء أو على الاصح ضريبة الصحراء ، التي أثقلت كاهل العمال والفلاحين الفقراء والتجار الصغار على الخصوص .

- نفس سياسة النهب تتبع في الضرائب اتجاه الجماهير المنتجة ، فقد تحملت الطبقات الشعبية بالإضافة الى قرض الصحراء عبء الضرائب السنوية . ففي الثمانية أشهر الاولى من سنة ٧٦ وصلت نسبة الاقتطاع من رواتب مستخدمي الدولة ١١٠،٧٣ ٪ مما كان يتوقعه قانون الميزانية وتحققت ٧٢،١٦ ٪ من الضرائب الفلاحية و ٧٧،٢ ٪ من الضرائب الغير المباشرة خصوصاً على المواد الاستهلاكية والمعادلات والتسجيل والترتيب . هذا فيما يخص الضرائب التي تؤديها في غالبها الطبقات الشعبية أما الضرائب المفروضة على التجار المتوسطين وكبار الملاك والاستغلاليين فنجد انه في نفس فترة الثمانية أشهر لم يحقق ما كان معتمداً فيها الا ب ٥٨ بالمائة من مدخول الشركات الاحتكارية والاستغلالية بما فيها الشركات التي تساهم فيها الدولة ونسبة ٢٧،٣٣ ٪ بالنسبة لضريبة المهنة « الباتنت » ، و ٣٠ ٪ بالنسبة لضريبة الارباح .